الأمم المتحدة
A/C.2/71/L.16
الجمعية العامة
Distr.: Limited
13 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

تايلند*: مشروع قرار

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٦٤/٢٢٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٣٣/١٣٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية[(١)]،

وإذ تشير إلى قراراتها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٦٠/٢١٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٦٢/٢٠٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ديسمبر ٢٠٠٧، و ٦٣/٢٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٦٤/١ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ٦٦/٢١٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٦٧/٢٢٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٦٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٦٩/٢٣٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٧٠/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٧٠/١ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٦٩/٢٨٣ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠،

وإذ تحيط علما باتفاق باريس المبرَم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٢]،

وإذ تشير إلى أن عام ٢٠١٨ يصادف الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس،

(٢) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

وإذ تدرك أن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة متزايدة في تدعيم القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية وأن له آثارا إيجابية في التجارة والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي،

وإذ تشدد على أهمية مبدأ الشمول في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار،

وإذ ترحب بتعيين مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب،

١ - تحيط علما بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في ورقها التاسعة عشرة المعقودة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦[٣]؛

٢ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[٤]، وكذلك بتقريره المعنون ”المقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدّم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“[٥]؛

٣ - تسلّم بأن وحدة التفتيش المشتركة تقدم، في تقريرها عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة[٦]، توصيات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتطلب في هذا الصدد إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المضي قدما في تنفيذ ما لم يُنفذ بعد من تلك التوصيات؛

٤ - تطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة، في هذا الصدد، أن تقدم، بحلول نهاية الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، صيغة مستكملة من توصياتها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، آخذة في الاعتبار طابع التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ٣٩ (A/71/39)، الفصل الأول.

(٤) A/71/208.

(٥) SSC/19/2.

(٦) انظر A/66/717.

بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بهدف تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٧] وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٨]؛

٥ - تسلّم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه الفريد وخصوصياته، وتؤكد من جديد رأيها بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه، ويسهم في رفاهيتها الوطنية واعتمادها على الذات، وطنيا وجماعيا، وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك ما لم يتحقق في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتؤكد من جديد أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تحدَّد معالمه ويُرسَم مساره على يد بلدان الجنوب، وأن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛

٦ - تؤكد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو مكمِّل له؛

٧ - تسلّم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن، وأنه لا ينبغي النظر إليه كنوع من أنواع المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٨ - تسلّم أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له دور يضطلع به، ولا سيما في مجال بناء القدرات؛

٩ - تسلّم كذلك بمواصلة إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في السياسات والأطر الاستراتيجية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وتطلب من صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي لم تدرج بعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها أن تقوم بذلك، في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، آخذة في الحسبان وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٩] وطابع التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

---

(٧) القرار ١/٧٠.

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق

(٩) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

١٠ - تطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تقدم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يمكن أن يشمل الانتداب الطوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن تدابير من أجل تعزيز كفاءة المكتب وتأثيره على نطاق المنظومة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يُدخل التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[١٠]، بالتشاور مع جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١٢ - تؤكد من جديد الولاية والدور المركزي المنوطين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتكرر طلبها إلى الأمين العام، مع الإشارة إلى ضرورة أن تُجري جميع الدول المزيد من المداولات بشأن الخيارات المعروضة في تقريره عن التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[١١] قبل الحسم في فكرة جعل مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب جهة مستقلة تشغيليا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يُضَمِّن التقرير الشامل الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، بعد التشاور مع جميع الدول ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقترحا شاملا بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبما يشمل الموارد المالية والبشرية والموارد المتعلقة بالميزانية، بوسائل منها إمكانية تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتوصية، في الوقت نفسه، بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إسهامات محددة في إطار هذا التغيير، وذلك بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٣ - تشير إلى الفقرة ١٧ من قرارها ٦٩/٢٣٩ وتكرر طلبها إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تُنشئ آلية مشتركة

---

(١٠) SSC/17/3.

(١١) انظر SSC/18/3.

بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحققها مختلف المؤسسات، كل من خلال نموذج العمل الذي ينتهجه دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيِّن جهات تنسيق تمثيلية للانضمام إلى الآلية، وتطلب إلى مديرة البرنامج أن تتيح لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الفرصة ليكون ممثَّلا على نحو أكثر انتظاما في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، لهذا الغرض؛

١٤ - تطلب في هذا الصدد إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تنظم جلستي إحاطة معمقة بحلول أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن هذه الآلية المشتركة بين الوكالات بعد تعزيزها وزيادة تكريس طابعها الرسمي، والتي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كيف تتم هيكلتها وتشغيلها، بما في ذلك المعايير التي على أساسها يُعطى المكتب الفرصة للمشاركة بصورة أكثر انتظاما في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كلما كانت الأمور المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هي موضوع النقاش؛

١٥ - تهيب ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المعنية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات المستقاة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نموا، بناء على طلبها وبطريقة تتفق مع ولايات تلك المؤسسات وخططها الاستراتيجية؛

١٦ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التشجيع على نقل التكنولوجيات بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٧ - تطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشجع استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على النحو الذي يُتفق عليه؛

١٨ - ترحب بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتتطلع إلى التعجيل بتفعيلها؛

١٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تشجِّع وتدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا من خلال نقل التكنولوجيا من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب؛

٢٠ - تطلب إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك فرقة العمل التابعة لها المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، أن تواصل، بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع حكومات البلدان النامية والمنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حصر وتوثيق الممارسات الجيدة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما الممارسات المجدية في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، مع مراعاة وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وطابع التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

٢١ - ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة المعرض العالمي السنوي الثامن للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في دبي، حول موضوع ”تعزيز الابتكار من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، لعرض حلول التنمية المستدامة التي يمكن الارتقاء بها وتكرارها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٢ - تسلّم بالدور المهم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتكرر طلبها إلى الأمين العام، في هذا السياق، أن يقوم بدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحديث وإيجاد أدوات وآليات جديدة تساعد منظومة الأمم المتحدة على دعم جميع الدول بفعالية في تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٣ - تنوه بالجهود الإيجابية التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مواضيعية تتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحث في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على السعي، بعد التشاور مع جميع الدول، إلى زيادة تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، عند الاقتضاء، لتعزيز أثره في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٤ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز دعمها في المجالات التي أثبت فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعاليته، وهي تنسيق السياسات العامة، والتكامل الإقليمي، والروابط الأقاليمية، والترابط بين البنى التحتية، وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تبادل المعارف والمبتكرات التكنولوجية؛

٢٥ - تنوه بالدعم الذي تقدمه البلدان النامية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي، وتدعو إلى تكرار هذا النهج في مجالات أخرى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتمادا على الخبرة التقنية لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة؛

٢٦ - تلاحظ أنه، استجابة للطلب المتزايد على الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نهضت اللجان الإقليمية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع ببحوث للسياسات العامة ودراسات تحليلية بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى دولها الأعضاء، وعقد حوارات رفيعة المستوى في مجال السياسات العامة، وإقامة شراكات استراتيجية، وتعزيز تنفيذ مبادرات محددة لتنمية القدرات ومبادرات أخرى، وفي هذا الصدد، تطلب من اللجان الإقليمية أن تدعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة التي تتولى زمامها هي بنفسها، في مجالات مثل أطر تخطيط التنمية والأطر المالية الإقليمية، وأن تشجع الاتساق والتنسيق وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في ميداني البيانات والإحصاءات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٧ - تحث منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يمكِّن البلدان الأعضاء فيها من إقامة المزيد من الشراكات والأطر العابرة للحدود الوطنية، وذلك بغية تشجيع وتوسيع نطاق أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية؛

٢٨ - تنوه بتزايد عدد المنصات الإلكترونية المكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتشجع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة الجهود الرامية إلى تمكين مقرري السياسات والممارسين في مجال التنمية في العالم النامي من الحصول بمزيد من اليسر على المعرفة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك على سبيل المثال عن طريق منصة إلكترونية جامعة مشتركة بين الوكالات تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع مراعاة وثيقة نيروبي

الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطابع التكامل بين التعاون فيما بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

٢٩ - تشجع العدد المتزايد من المنتديات التي تعقد للحكومات والسلطات الوطنية لكي تناقش، بطريقة تشاركية وشاملة للجميع، مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تدعمها الأمم المتحدة ومساهمة هذه المبادرات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التصدي للتحديات المطروحة في مجالات رئيسية من مجالات التنمية؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يضمِّن التقرير الذي سيقدمه إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها العشرين آخر المستجدات عن الخطوات الملموسة التي اتُّخذت من أجل مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وعن أثر هذه الخطوات؛

٣١ - تسلّم بضرورة حشد الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا الصدد جميع البلدان التي لديها القدرة إلى دعم هذا التعاون من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأيضا في صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لقرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وأن تدعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا في ما بين البلدان النامية؛

٣٢ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يقدم على نحو فعال خدمات الأمانة التي تحتاجها الدول في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في عام ١٩٧٨؛

٣٣ - تسلّم بالحاجة إلى تعزيز وزيادة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقرر في هذا الصدد عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس أيرس، في موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام ٢٠١٩، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يجري المفاوضات الحكومية الدولية اللازمة للإعداد للمؤتمر المقترح عقده، وذلك لكي الجمعية العامة، قبل نهاية عام ٢٠١٧، قرارا بشأن طبيعة هذا المؤتمر وموعده وأهدافه وطرائق عقده، في إطار الامتثال التام لوثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل أديس أبابا، ووفقا لمبادئ الوثيقتين، مستعينا في ذلك بآليات التنسيق القائمة في منظومة الأمم المتحدة؛

٣٤ - ترحب بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة الأرجنتين لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٣٥ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم تخلف أي بلد عن الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين البند الفرعي المعنون ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية'' في إطار البند المعنون ''الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والسبعين، تقريرا شاملا عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب، يتضمن تقييما للتدابير الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات العالمي والإقليمي والوطني، وعن تنفيذ هذا القرار.